

الأصول في النحو

تركتَ الصدرَ على ما كانَ عليه قبلَ أنْ تُلحقَ وذلكَ نحو : رَدَدَانْ وإِنْ أَرَدْتَ (فَعْلاً) أَوْ (فَعْلاً) أدغمتَ فقلتَ : رَدَّانْ فيهما وهو أَوْثَقُ مِنْ أُنْ تُظهرَ .

قالَ : وكانَ أبو الحسن الأفش يُظهرُ فيقولُ : رَدُّدَانْ وَرَدَدَانْ ويقولُ : هُوَ ملحقٌ بالألفِ والنونِ ولذلكَ يظهرُ ليسلَمَ البناءُ .
قالَ المازني : والقولُ عندي على خلافِ ذلكَ لأنَّ الألفَ والنونَ يجيئانِ كالشيءِ المنفصلِ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّصْغِيرَ لا يُحْتَسَبُ بهما فيه كَمَا لا يُحْتَسَبُ بياءُ الإِضافةِ وَلَا بِالْفِي التَّأْنِيثِ فيحَقِرُونَ (زَعْفَرَانْ) : زُعْيفِرَانْ وَخُنْفَسَاءُ : خُنْفَسَاءُ فَلَاوَ احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوزَ الأربعةَ . قالَ : وهذا قولُ الخليلِ وسيبويه وهو الصوابُ .

الضربُ الثاني مما قيسَ مِنْ المَعْتَلِّ على الصحيحِ : .
هذا الضربُ يَنْدُقُ بِمِثْلِ بَعْدِ الحروفِ المَعْتَلَّةِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ وهي : الياءُ والواوُ والهمزةُ ثُمَّ يَمْتَزِجُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ فَتَحْدُثُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : ياءُ وواوُ وَيَاءُ مَعَ هَمْزَةٍ وَوَائِ مَعَ هَمْزَةٍ واجتماعُ ياءٍ وَوَائِ وهَمْزَةٍ فَذَلِكَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ